

Distr.: General
24 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيون)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد توريس ليوري

المحتويات

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

مجموع احتياجات البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ يقدر حاليا بمبلغ ١ ٤٩١,٥ مليون دولار.

٤ - وأردف قائلاً إن الموارد الإضافية تغطي تكاليف المخازن (٥,٠ مليون دولار)، ونشر طائرة لتوزيع المواد الانتخابية ونقل مسؤولي ومراقبي الانتخابات (٦,٦ مليون دولار)، وتكاليف الشحن لنقل وتوزيع المواد الانتخابية (١١,٥ مليون دولار).

٥ - واختتم كلامه قائلاً إن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ترد في الفقرة ١٢ من مذكرة الأمين العام.

٦ - السيد توريس ليوري (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/545)، إن الموارد المطلوبة كانت في المقام الأول للتعاقد على ٢٠ طائرة إضافية، بتكلفة كلية قدرها ١٠٠ ٥٧٥ ٦٢ دولار، من أجل توزيع المواد الانتخابية على المراكز والمراكز الفرعية في أنحاء البلد ونقل نحو ٣ ٣٠٠ مسؤول ومراقب انتخابي. ومشيرة إلى أن الأمين العام قد أدخل تعديلاً في الاحتياجات لتصبح ٣١ طائرة إضافية بدلاً من ٢٠، تؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية الكفاءة في إدارة هذه الطائرات وإدماجها بشكل فعال في القدرات الحالية للطيران في البعثة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وتتوقع اللجنة الاستشارية ألا يتجاوز الأمين العام المبلغ الإجمالي المقترح للنقل الجوي دعماً للانتخابات البالغ ١٠٠ ٥٧٥ ٦٢ دولار.

٧ - وواصل كلامه قائلاً إنه في المرحلة الحالية من تنفيذ ميزانية البعثة، ونظراً لحجم الاعتماد الحالي، ينبغي أن يكون من الممكن أن تستوعب البعثة بعض تكاليف الدعم اللوجستي المقدم إلى الانتخابات. ومن ثم توصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة المبلغ المطلوب

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/66/375 و A/66/545)

١ - السيد راماناثان (الموظف المسؤول، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): أشار في معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/375) إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت بقرارها ٢٩٦/٦٥ ميزانية قدرها ١ ٤١٦,٩ مليون دولار للإنفاق على البعثة. ورهنا باكمال تخطيط العملية الانتخابية، لم تغط الميزانية المعتمدة إلا الاحتياجات من الموارد المتعلقة بتوفير الموظفين لشعبة المساعدة الانتخابية والاحتياجات الأولية المقدرة لنقل المواد الانتخابية، وتبلغ قيمة هذه الاحتياجات ٣ ٤٢٠ ٠٠٠ دولار.

٢ - وتابع كلامه قائلاً إن مجلس الأمن قد مدد بقراره ١٩٩١ (٢٠١١) ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقرر أنها ينبغي أن تساعد في تنظيم وإجراء الانتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي على النحو الذي طلبته السلطات الكونغولية.

٣ - واستطرد قائلاً إنه استجابة لطلب تقدمت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيتعين تخصيص موارد إضافية قدرها ١٠٠ ٥٦٠ ٧٤ دولار لأغراض توفير الدعم اللوجستي للانتخابات المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و آذار/مارس ٢٠١٢. ووفقاً لذلك، فإن

خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتصل بنظام إدارة المرونة التنظيمية (A/66/516)، إنه فيما كانت الأمانة العامة قد حاولت من قبل اتباع نهج برنامجي إزاء التأهب تكون الوحدات فيه مسؤولة عن إدارة حالات الطوارئ، فقد أبرزت مسائل الزلزال في هايتي، وتفجيرات أماكن عمل الأمم المتحدة في أماكن أخرى، والتخطيط للتصدي لأوبئة الإنفلونزا مدى الترابط بين كل عنصر من عناصر إدارة حالات الطوارئ والحاجة إلى اتباع نهج كلي. ووفقاً لذلك، أقر فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ مشروعاً تجريبياً يعمل فيه نظام إدارة المرونة التنظيمية باعتباره إطار إدارة حالات الطوارئ لدى الأمانة العامة في نيويورك.

١٢ - وتابع كلامه قائلاً إن المشروع التجريبي قد نُفذ عن طريق فريق مشترك بين الإدارات والوكالات بقيادة وحدة إدارة استمرارية سير الأعمال بهدف التوصل إلى منهجية تنفيذ نظام إدارة المرونة التنظيمية. وخلال مرحلة تقييم المخاطرة والأثر، تقرر أنه ستكون ثمة حاجة لمركز البيانات الثانوي من أجل إدارة مخاطر تعطل الاضطلاع بالوظائف الحرجة لتكنولوجيا المعلومات. وقد أدرج برنامج عمل لتعهد مركز البيانات في هذا التقرير من أجل إظهار تطبيق عملي لنظام إدارة المرونة التنظيمية. وكان أحد الشروط الأخرى التي حددها تقييم الأثر القدرة على التواصل مع الموظفين وتحديد حالتهم في الأزمات. ومن أجل هذا السبب، طُلب تقديم تمويل لتوسيع نطاق نظام الإخطار بحالات الطوارئ والتشغيل الآلي لتعهد المعلومات الأساسية في خطط التأهب للطوارئ.

١٣ - وواصل كلامه قائلاً إنه لا يمكن تنفيذ خطة إدارة المرونة التنظيمية وتحقيق استدامتها دون التفرغ لإدارة البرامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح تحويل ثلاث وظائف مؤقتة في وحدة إدارة استمرارية سير الأعمال ووظيفتين

بالكامل وتقسيمه، وينبغي أن تطلب إلى الأمين العام تقسيم مبلغ أولي قدره ٢٨٠ ٠٠٠ دولار، وتقسيم المبلغ المتبقي، حسب الاقتضاء، عقب إجراء استعراض للوضع النقدي للبعثة.

٨ - السيد كوفي (كوت ديفوار): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فرحب باقتراح الأمين العام ولكنه أعرب عن قلقه من أن الاقتراح قد قدم قبل أيام قلائل من بدء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن رغبته في معرفة كيفية تمكين البعثة من دعم هذه الانتخابات.

٩ - وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها وسيلة لتحسين الاستقرار السياسي وتحقيق السلام الدائم في البلد والمنطقة الإقليمية. وينبغي أن تقدم البعثة كافة الدعم الضروري للانتخابات وفقاً لولايتها.

١٠ - السيد راماناثان (الموظف المسؤول، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال رداً على سؤال طرحه ممثل كوت ديفوار إن الأعمال التحضيرية للانتخابات جارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإن توقيت تقديم الاقتراح الحالي لن يحول دون اضطلاع البعثة بولايتها. وسيقدم المزيد من التفاصيل إلى اللجنة في إطار مشاورات غير رسمية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع) (A/66/516 و A/66/7/Add.10)

١١ - السيد سيج (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب

كلي متماسك، فهي ترى أنه ينبغي بذل جهود أكبر لتحديد الشكل والحجم النهائيين لنظام إدارة المرونة التنظيمية، حتى ولو كانت بعض العناصر غير جاهزة للتنفيذ الكامل.

١٧ - واستطرد قائلاً إنه فيما يتعلق بفريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ، تقرر اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى إجراء تقييم قبل طلب المزيد من الموارد من أجل الفريق، ولكنها كانت تتوقع أن يكون التقييم قد اكتمل قبل الدورة الحالية. وكي تُقدّم إلى الجمعية صورة كاملة لنطاق نظام إدارة المرونة التنظيمية في أقرب فرصة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تُدرج نتائج تقييم الاحتياجات في تقرير المتابعة بشأن إطار إدارة حالات الطوارئ المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وأن تُقدّم أي احتياجات من الموارد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٨ - وتابع كلامه قائلاً إنه فيما يتعلق بتطبيق نظام إدارة المرونة التنظيمية في المنظومة بأسرها، أحاطت اللجنة الاستشارية علماً بالجهود المبذولة لإنشاء آليات مشتركة للتعاون بين الوكالات من أجل تحقيق استمرارية سير الأعمال والتأهب للطوارئ؛ إلا أنها تأسف أن الأمين العام لم يستكشف هذه المسألة بشكل أكثر تعمقاً في تقريره. وينبغي أن يقدم تقرير المتابعة صورة كاملة للتدابير المتخذة والمتوخاة من أجل توسيع نطاق النظام بحيث يغطي الوكالات والصناديق والبرامج، كما ينبغي أن يتضمن أي آثار مالية أو إدارية.

١٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد المطلوبة البالغ قدرها ٣,١٤ ملايين دولار لمركز البيانات الثانوي في بيسكاتاواي، نيو جيرسي، ولبرامجيات تعهد خطط حالات الطوارئ ومعلومات الاتصال في حالات

مؤقتتين في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى وظائف ثابتة.

١٤ - واستطرد قائلاً إن إجمال حجم الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية الناشئة عن تنفيذ المقترحات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يصل إلى ٣١٤١ ٣٠٠ دولار، بما يمثل التكاليف المقدرة لتمديد عقد استئجار مركز البيانات الثانوي لمدة ٣٠ شهراً اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشراء برمجيات متخصصة لتعهد خطط التأهب للطوارئ وتوسيع نطاق نظام الإخطار بحالات الطوارئ.

١٥ - وقال إن التقرير أورد وصفا للمرحلة الأولى من تنفيذ إطار شامل لإدارة حالات الطوارئ في الأمانة العامة. وسيلحق ذلك مرحلة ثانية، وفق توجيه من الجمعية العامة. وأوضح أن الهدف الرئيسي يتمثل في إقامة إطار متكامل يعزز بشكل مستمر إدارة المخاطر، بما يحسن التأهب في مواجهة الأحداث المعطلة، والتصدي لها وكفالة استمرارية الأعمال أثناءها والتعافي منها. وطلب إلى الجمعية أن تعتمد نظام إدارة المرونة التنظيمية ليكون إطار إدارة حالات الطوارئ بالأمانة العامة وأن توافق على اعتمادات الميزانية المقترحة وعلى تمديد عقد الإيجار.

١٦ - السيد توريس ليوري (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/7/Add.10)، إن تقرير الأمين العام (A/66/516) لم يقدم رداً كافياً على طلب إقامة إطار شامل لإدارة حالات الطوارئ الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٠. ولا يمكن اعتبار النظام المقترح شاملاً نظراً لأن نطاقه الكلي ومجموع الموارد المطلوبة لتشغيله يتحددان بعد. وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بصعوبة تجميع مجموعة المبادرات التي تنفذها مختلف الإدارات في إطار

الطوارئ الخاصة بالموظفين؛ وينبغي النظر في تلك الاحتياجات وفقا للأحكام التي تنظم صندوق الطوارئ.

٢٠ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بعدم تحويل الوظائف الثلاثة الموجودة في وحدة إدارة استمرارية سير الأعمال إلى وظائف ثابتة، إذ إنه من السابق لأوانه توفير موظفين متفرغين قبل أن يتضح النطاق الكامل لنظام إدارة المرونة التنظيمية، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد. وتوصي أيضا بأن يعيد الأمين العام تقديم اقتراحه بشأن تحويل وظيفتين في مكتب رئيس الديوان بإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني إلى وظيفتين ثابتتين، وذلك في سياق الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، نظرا لأن الوظيفتين تمولان من هذا الحساب.

٢١ - واختتم كلامه قائلا إن توصيات اللجنة بشأن الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها ترد في الفقرة ٣٢ من تقريرها (A/66/7/Add.10).

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.